

الإسلامي المصري هاني السباعي يروي قصة خلاف (الجهاد) مع (الجماعة الإسلامية) . . . وانتقال الإسلاميين الى أفغانستان (2 من 4)

اغتيال المحجوب كشف التدريبات في أفغانستان . . . وقضية (طلائع الفتح)
سبب الإنشقاق الأول على الطواهري

قُتل السادات في 6 تشرين الاول (اكتوبر) 1981, بعد شهر من صدور (قرارات سبتمبر) التي اعتُقل بموجبها 1536 من قيادات الشعب المختلفة, من إسلاميين ومسيحيين. وبعد اغتياله حصلت محاكمة واسعة للإسلاميين في قضية (تنظيم الجهاد) استمرت أكثر من عامين. وبعد حقة المحاكمة, جاءت حقة الافراج عن السجناء وحصلت فترة هدوء استغلتها الجماعات في لملمة جراحها وإعادة بناء نفسها, إنطلاقاً من أفغانستان.

الأحكام التي صدرت في قضية (تنظيم الجهاد) شكّلت مفاجأة لكثيرين. إذ أصدر المستشار عبدالغفار محمد أحمد في القضية الرقم 462 للعام 1981 حصر أمن دولة عليا, أحكاماً ببراءة 190 من أصل 302 من المتهمين. وجاءت الاحكام على الآخرين خفيفة, علماً بأن إثنين منهم توفيا في السجن.

مُثل ذلك صدمة لرجال الأمن الذين كانوا يتوقعون أحكاماً بإعدام ما لا يقل عن عشرة من المتهمين. لكن الاحكام لم تشمل الاعداد, بل حملت البراءة لعدد كبير بينهم الدكتور عمر عبدالرحمن الذي كان المتهم الاول في القضية. والمحكمة برّأته لأنه لم يكن له دور. إذ لم يشهد أحد بأنه أمر بقتل السادات. حتى في موضوع إفتائه بكفر السادات, فإن الأمر كان مبهماً - حتى في شهادة الشيخ عمر نفسها. فلم تستطع المحكمة ان تستخلص رؤية فيها, لكنها وافقت على ان الاعترافات المأخوذة كانت وليدة تعذيب واکراه, مهما كانت نتيجتها. ولذلك حوّلت الدولة سلطات الامن الجنائي المدني (قضايا الإسلاميين) الى المحاكم العسكرية لتستطيع إصدار أحكام ترضى بها.

خلافان

خلال قضاء المتهمين فترة سجنهم, برزت خلافات بينهم. تناقشوا في قضيتين. الاولى قضية اغتيال السادات, وكان هناك إجماع على ضرورة حصولها. أما الخلاف فنشأ عن ان جماعة الجهاد - اي المجموعة التي تتبني أفكار الجهاد - كانت ترى ان الاعتداء على مديرية الأمن في اسيوط واحتلالها عمل عشوائي غير مخطط له وكان عبارة عن رد فعل اسال دماء ما كان ينبغي ان تُسال. فحصل خلاف بينهم, إذ ان الأخوة في الجماعة الاسلامية كانوا يرون ان ما حصل صحيح. لكن حادثة اسيوط ما كان ينبغي ان تحصل. فقد قُتل السادات, وهم (الجماعة الإسلامية في الصعيد) علموا بذلك. لكنهم أصروا على القيام بعمل وذهبوا الى مديرية الأمن في اسيوط وجمعوا صفوفهم لإحداث اضطراب وبلبلة ثم احتلال المدينة. لكن كيف تحتل مدينة وانت تعرف انك ستحاصر بعد ذلك وليس عندك خطة للإكمال على بقية مديريات الامن؟ هاجمت الجماعة الإسلامية المديرية, لكن في النهاية استنفدت اسلحة الشباب وتم القبض عليهم وقُتل من قُتل منهم. قُبض على عدد كبير جداً من الأخوة بعضهم كان التزم حديثاً, في الصعيد. لذلك تجد ان عدد المحاكمين من الصعيد في قضية تنظيم الجهاد كبير جداً. استنفروا الناس من باب الحماسة ودخلوا المعركة. ولو انهم اكتفوا بقضية اغتيال السادات لكان الضرر سيقدر بقدره وانحصرت القضية بالمجموعة الاولى. لكن الحدث الرهيب الذي حصل في الصعيد أدى الى اعتقال اعداد كبيرة منهم وسجنهم. لذلك أفتى الدكتور عمر عبدالرحمن للأخوة بالصوم 60 يوماً على أساس ان ما حصل في الصعيد خطأ. طبعاً هناك من ينفي ذلك, لكن هذا حصل بشهادة شهود عدول. وهذا دليل على عدم الرؤية والوضوح. فالمسألة (عملية اسيوط) جاءت عفوية نتيجة ان اخواننا في الوجه البحري في القاهرة عملوا عملية كبيرة (قتل السادات) فيجب أن نفعل مثلهم. ونحن

الآن نراجع الذات ونقف مع النفس, نرى ان هذا الحادث ضرره أكبر من نفعه, بل لا نجد له نفعاً.

كان هذا أحد خلافين في السجن. اما الخلاف الثاني فكان على إمارة الشيخ عمر. ففريق كان يرى ان الشيخ عبود الزمر باعتباره رجلاً عسكرياً ومُقدماً في جهاز المخابرات ولديه صفات القائد - وهي الحواس ومن ضمنها البصر خصوصاً - هو الأصح ليكون أميراً. حاول إخواننا في الصعيد - قبل ان يطرحوا الشيخ عمر - إدخال شخص آخر ليكون في مقابل الأخ عبود الزمر. طرحوا الدكتور ناجح ابراهيم, وهو شخصية من الجماعة الاسلامية. لكنهم وزنوا الأمور وخلصوا الى ان كفة عبود الزمر سترجح بسبب صفاته العسكرية وغيرها من الميزات. فوجدوا ان عليهم الاتيان بشخصية لا يستطيع أحد الوقوف في وجهها. فجاؤوا بالشيخ عمر على أساس انه ازهري وشخصية علمية وروحية مرموقة, ليكون أمير الجميع.

في اثناء هذا الخلاف جلس فريق كأنه على الحياد. وفجأة فجر الرائد عصام القمري, يرحمه الله, قضية شرعية لم تكن متوقعة منه هو بصفته عسكرياً. إذ جلس القمري وأعدّ بحثاً وقرأه للناس المجتمعين في العنبر, وقال لهم انه لا تجوز ولاية الضير. فجر ذلك خلافاً كبيراً. إذ أصر إخواننا في الجماعة الاسلامية على ان يكون الأمير هو الدكتور عمر, فقام الآخرون وقالوا ان عبود الزمر هو الأمير. وهنا حصل الانفصال. مجموعة الهرم وبحري اختارت عبود الزمر, والمجموعة الاخرى اختارت الدكتور عمر عبدالرحمن. وكل ذلك بسبب البحث الذي قدمه عصام القمري الذي اراد ان يبين قول الشرع في هذه القضية. وقدمت (جماعة الجهاد) بعد ذلك بحثاً اسمه (ولاية الضير) يعتمد بصراحة على ما كتبه عصام القمري. وقد استفاد منه لاحقاً الدكتور عبدالقادر بن عبدالعزيز (الدكتور سيد إمام, أمير جماعة الجهاد لاحقاً).

حصل الانقسام وبقي كل منهم يعمل ضمن جماعة مستقلة: إما الجماعة الاسلامية أو الجهاد. لم يكن المسجونون جميعهم ينتمون الى تنظيم موحد, على رغم انهم كانوا في قضية واحدة هي (تنظيم الجهاد) الذي ضم جميع

الناس سواء كانوا (جماعة اسلامية) او (جهاد). وانتهت القضية بخروج تنظيمين من السجن: جماعة الجهاد بقيادة عبود الزمر والجماعة الاسلامية بقيادة الشيخ عمر عبدالرحمن. وقد حاول بعض الناس ان يصلحوا بين الطرفين ويوحدوهم، ولكن دائماً كانت تبوء المحاولات بالفشل لأسباب كثيرة.

لملمة الجراح

بدأ خروج السجناء في منتصف الثمانينات. أفرجوا في البدء عن 190 شخصاً نالوا البراءة. أما الذين نالوا احكاماً مخففة مثل ثلاث سنوات، فهم قضوها اصلاً منذ اعتقالهم وخرجوا مثل الدكتور أيمن الظواهري الذي انتهت فترة محكوميته وهي ثلاث سنوات. خرج ناس كثيرون ممن نالوا احكاماً بالسجن سنتين او ثلاث سنوات.

كانت الفترة من 1985 الى 86/87 فترة هدوء. فالناس تخرج من السجن تلملم جراحها. واحد عاد الى اسرته والآخر الى جامعته او الى وظيفته. كل الجماعات حاولت لملمة جراحها. سعت جماعة الجهاد الى ذلك في افغانستان، إذ ان موضوعها يختلف عن الجماعة الاسلامية التي هي في الأساس جماعة دعوية - حسبوية تعمل علناً في المساجد ويأتي اليها الاتباع دائماً. (...)

حرب افغانستان كانت مستمرة وقتها. فبدأ الذين يخرجون من السجن بالتفكير في السفر. كانت نيتهم السفر الى السعودية لأنها الحلقة التي توصلهم الى افغانستان. لم يكن هناك معبر أسهل منها. يخرج الشخص للحج او العمرة ومن هناك يسافر الى افغانستان، عبر مكاتب جمعيات تساعد المجاهدين علناً.

ومن خلال التحقيقات التي اطلعت عليها، يُلاحظ ان معظم المصريين الذين خرجوا الى أفغانستان لم يخرجوا بجوازات سفرهم الحقيقية. كان المصريون أكثر الناس حرصاً على عدم السفر بجوازهم الحقيقي. وحتى من كان منهم يسافر بجوازه الحقيقي الى السعودية كان يخرج منها بجواز غير جوازه المصري. وهذا يدل على حسنهم الأمني المرتفع مقارنة مع اخواننا في الخليج حيث كانت الدول تُسهل اصلاً لهم الخروج لأنها كانت آنذاك تساند علناً الجهاد ضد السوفيات. وأنا هنا لا أكشف سرّاً، فالأمن المصري يعرف ذلك من التحقيقات التي أجراها.

وكان الدكتور أيمن من بين هؤلاء الذين سافروا الى أفغانستان. سبقه الى هناك أشخاص هربوا قبل 1981 مثل الدكتور سيد إمام المشهور بعبدالقادر بن عبدالعزيز صاحب كتاب (طلب العلم الشريف). وكان المهندس محمد، شقيق الدكتور أيمن، هارباً اصلاً واسمه ورد في قضية تنظيم الجهاد. وحتى لو كان موجوداً لكان نال البراءة. بعد السعودية، سافر الدكتور أيمن الى افغانستان وهناك عمل في مستشفيات على الحدود في بيشاور بحسب خبرته: الجراحة. وهناك تم التفاعل والالتقاء مع الآخرين من خلال المستشفيات التي عمل فيها سواء مستشفى الهلال الاحمر الكويتي في باكستان او في المستشفيات الميدانية داخل افغانستان.

سمح ذلك بالالتقاء بين أناس كان بعضهم معروفاً وآخرين غير معروفين. التقوا وقالوا انه لا بد من إعادة التنظيم مرة أخرى، وأحسن حاجة يمكن ان نعملها الاستفادة من حرب افغانستان. فكيف تحصل مثل هذه الحرب ولا نستفيد منها، خصوصاً ان فكر جماعة الجهاد إنقلابي، ويعتقد انه لا بد ان يكون التخطيط بعيد المدى بعض الشيء.

أول شيء قاموا به هو انهم جمعوا صفوفهم واختاروا أميراً هو الدكتور سيد إمام. حضر الدكتور أيمن الطواهري وعبدالعزیز الجمل واحمد سلامة مبروك، وقيل ايضاً محمد عبدالرحيم الشرقاوي كان حاضراً (وهو مهندس

أخفى في الورشة التي كان فيها عصام القمري عندما هرب من السجن. سافر الى افغانستان, لكنه ترك جماعة الجهاد بعد خلاف في 1989/1990 وبقي لوحده. لكنه اعتُقل على رغم انه متزوج باكستانية ويحمل الجنسية الباكستانية, وُرُحِل الى مصر).

اختير الدكتور سيد إمام أميراً وأطلقوا عليه لقب عبدالقادر بن عبدالعزيز. وقد يكون السبب انهم لم يريدوا ان تعرف الناس الأمير الحقيقي, على ما كان يحصل في الدولة العباسية عندما كانت الناس تباع الشخص على أساس انه من أهل البيت (آل الرضا) ولا تعرف من هو. والأمير نفسه, سيد إمام, كان يحب ان يكون العمل سرياً. لكن المشهور آنذاك كان الدكتور أيمن, وكانت الناس تذهب اليه لمبايعته على أساس أنه الأمير. كثيرون ذهبوا لمبايعته ولم يعرفوا انه ليس الأمير. كانوا يظنون انه الأمير لأن اسمه كان معروفاً من خلال المحاكمات, هو وأخونا الصابط احمد القريفاني. إذ كانا يُحسنان اللغة الانكليزية ويتكلمان الى وسائل الاعلام لشرح قضية الجهاد وموقفها من مبادرة السلام (بين مصر وإسرائيل). فجعل ذلك منهما مشهورين. إضافة الى ذلك, كان الجيل القديم يعرف الدكتور أيمن وليس الدكتور سيد إمام, لأنه كان هرب قبل اغتيال السادات. عرفت السلطات الأمنية بعد اعتقال بعض الناس بأن هناك أميراً جديداً للجماعة - في التحقيقات بقضية طلائع الفتح - ولم يكن معروفاً من هو الأمير قبل ذلك. وباستثناء قلة, فإن الاكثرية لم تكن تعرف الاسم الحقيقي للأمير.

كانت المبايعة تحصل إما مباشرة او بالتوكيل. إما ان تذهب لمبايعة الأمير باليد نسبة الى أحاديث الرسول - أي ان تمسكه يداً بيد وتبايعه على صيغة تكون معروفة لا تخالف كتاب الله وسنة رسوله. او تتم المبايعة عبر وكيل, أي ان يأتي شخص ومعه بيعة من شخص معين. كانت الجماعة تسعى وقتذاك الى تجنيد الأفراد. لكنها كانت تختارهم بدقة, وهذا ما جعلها نخبوية قليلة العدد وغير منتشرة. لم تكن تكتفي بأن العضو الجديد يصلّي. كانوا يتقرّبون منه اولاً ثم يأتون اليه بكتب لقراءتها ويناقشونه فيها, واذا وجدوه

كثير المجادلة يتركونه على حاله. فإذا اقتنع بالناحية العقائدية والشرعية، يعطونه بعد ذلك جرعة عسكرية.

وكان من ضمن الذين عملوا على إعادة تكوين الجماعة آنذاك أبو حفص المصري وأبو عبدة البنشيري الذي كان معروفاً كونه قريب عبد الحميد عبدالسلام أحد الذين قتلوا السادات. وهكذا أُعيد إحياء تنظيم الجهاد في 87/88. بدأوا بإعادة لم الشمل في 1987، وقالوا انه يجب ان نعمل معاً بدل ان نشنت عملنا. وساعدهم في ذلك محسنون كانوا يأتون الى تلك الديار من الخليج وبريدون ان ينفقوا على الجهاد. كانوا يقدمون مساعدات الى هؤلاء (المصريين) الذين يحاربون الروس ويفتحون معسكرات للتدريب. وكان الشباب وقتها يأتون من دون ان يكونوا منتظمين في جماعة معينة. كانوا يأتون للجهاد في افغانستان من منطلق ديني لقتال السوفيات.

وهكذا أعادت الجماعة تنظيم نفسها في الخارج. لكن ذلك كان يحتاج الى تواصل داخل البلد. فلا بد ان يتصلوا بكوادهم داخل مصر. وكان الهدف هو تجنيد أكبر عدد ممكن من الشباب وارسالهم للتدريب على السلاح في افغانستان. وهذه أصلاً فكرة قديمة لعصام القمري الذي كان يقول انه ليس سعيداً بالمواجهات بين الشباب وقوات الامن، وكان يرى ان المشكلة سببها عدم التدريب. كان يعتبر انه يجب تدريب الشباب تدريباً حسناً على طريقة صنع القنابل والوسائل القتالية وتلقي تدريبات مثل تدريبات الجيش. ومن خلال جمع أكبر عدد من هؤلاء يستطيع السيطرة على المدن، الأمر الذي يوفر دماء كثيرة.

قضية طلائع الفتح

كان الشباب يأتون الى افغانستان للتدريب والعودة الى مصر للقيام

بعمليات. وهذه هي المشكلة. فهناك شباب ذهبوا أصلاً للتدريب والعودة للقيام بعمليات. لكن هذا لم يكن في فكر قادة (جماعة الجهاد) أصلاً إذ كانوا يريدون ان يدربوهم ليكونوا احتياطياً عندما يحين الوقت الذي يحدده. وكانت عيونهم متجهة الى الجيش, وليس الى هؤلاء. لكن ما حصل هو انهم لم يكونوا يصرّحون للشباب بخطتهم الحقيقية. فحصلت فوضى في الأفكار, وصار بعض الناس الذين عادوا الى مصر يتكلمون عن التدريبات في أفغانستان, فقبض في بدايات التسعينات على حوالي الف من الشباب الذين تدربوا وحوّلوا على المحاكمة في قضية (طلّاع الفتح).

بدأت القضية في أواخر 1992 وبداية 1993, واستمرت المحاكمة قرابة شهرين او ثلاثة. معظم الذين تدربوا قبض عليهم, وكانوا في شكل مجموعات مختلفة قبض عليهم لأن كثيرين منهم لم يكونوا يعرفون ما هي الفكرة الأساسية من وراء تدريبهم. ظلّوا انهم سيكونون مثل الجماعة الإسلامية التي كان عناصرها يتدربون في أفغانستان وينزلون الى مصر للقيام بعمليات. أما جماعة الجهاد فكان بعض من فيها يعرف ان التدريب للمستقبل, لكن كثيرين من الافراد لم يفهموا ذلك. وهذا من الأخطاء التي وقعت فيها الجماعة. كان عليهم ان يشرحوا ذلك للذين يأتون للتدريب عندهم: هذه خطتنا, وانت جئت لتتدرب وليس لكي تذهب وتقوم بعمليات في البلد وتفسد لنا مشروعنا. فلو فهم ذلك الشباب لما كان حصل بع ذلك ما حصل من اجتهادات واطعاء. إذ نزل بعض الشباب الى مصر بعدما ضاقوا ذرعاً من السرية والكتمان الشديدين في مراكز جماعة الجهاد في أفغانستان. كانت تحصل أمور تدعو الى الضحك. فمثلاً كان هناك إثنان في بيت واحد عاشا معاً شهوراً, ولا يعرف الواحد منهما من هو الرجل الآخر في الغرفة المجاورة له. وكان الشخص الموجود في الغرفة يحتاج الى إذن ليخرج منها. فيطلب الإذن, ولا يُعطى حتى يكون الشخص الآخر صار داخل غرفته. وتكون المفاجأة ان الشخصين جاران من بلدة واحدة, او انهما أصلاً جاءا مع بعض للتدريب وفُصل أحدهما عن الآخر... لكنهما, من دون ان يعرفا, كانا في مركز التدريب نفسه لشهور يتلقيان دورات خاصة. كان ذلك يُسبب بعض التذمر والضيق.

هذا فكر جماعة الجهاد. انها تريد ان تقوم بعمل شيء سريع, لجهة الحسم, لكنه بطيء زمنياً. وهذا ما قد تعترضه عوائق ومشاكل. فالساحة ليست لك وحدك, وهناك جماعات أخرى تتحرك. والذي حصل هو ان جماعة تقوم بعمل ما, فتردّ الشرطة المصرية بحملة دهم وتعتقل أشخاصاً من مجموعة مختلفة مختبئين في المنطقة ذاتها. وهؤلاء يكونون من الخلايا التي تعمل في هدوء وتخطط لأمر بعيد في الزمن ولمشروع آخر. فتقبض الدولة عليهم وتكتشف ان هناك تنظيماً آخر يحضّر لمشروع كبير لم يكن عندها علم به. وهذا سببه عدم التنسيق بين الجماعات.

(موقعة عين شمس)

(...) كانت (الجماعة الإسلامية) تنشط في ذلك الوقت في العمل الدعوي والخيري وتجمع تبرعات. لكنها كانت أيضاً تقوم بتغيير المنكر بالقوة, وتستفز الدولة بمنع بعض الافراح والراقصين والراقصات, مثلما كان يحصل في عين شمس. لكن الدولة أرادت ان تقضي على هذه التصرفات. إذ كانت وكالات الانباء العالمية والتلفزيونات تُجري حوارات مع ناشطي الجماعة في المنطقة, يظهر من خلالها كأن هناك دولة داخل الدولة. فسلطان الجماعة الإسلامية هو الحاكم هنا: انتشار الحجاب واللحى, وكأن الدولة لا دخل لها بما يجري. هذا الأمر استفز قوات الأمن التي جندت نحو 18 الف جندي, دخلوا منطقة عين شمس وصاروا يعتقلون الناس من سن 13 وما فوق. ثم حصلت حادثة إمبابة بعد ذلك ايضاً. وتم القضاء عليهم (الجماعة) في المنطقتين.

استخدم النظام الإعلام استخداماً قوياً في تلك الحقبة. فظهر برنامج (أجراس الخطر) الذي كان يُجري مقابلات مع بعض الناس -الذين لا تعرف هل هم مخبرون ام مندسون أم حقيقيون - ويقولون مثلاً(أنا ربطوني بعمود وقالوا لي أنك مخبر وجلدوني وحلقوا لي شعري). ثم يأتون بإمرأة ساقطة

تقول انها كانت تشتغل (كوافير) او راقصة في ملهى ربطوها في عمود وحلقوا لها شعرها وضربوها. كان ذلك يتكرر كل يوم وتُحكى هذه الأمور للناس والناس البسطاء يصدقون ذلك.

ربما حصل بعض هذه الأمور, لكن الإعلام ضخّمها وهيج الأوضاع ضد الجماعة الإسلامية (...) وقد استمرت هذه الاحداث سنة كاملة بين 1988 و 1989. وكانت من افضل الفترات للجماعة الإسلامية في القاهرة. إذ كانت لأنصارها سيطرة كاملة على عين شمس وإمبابة.

وكانت العمليات المسلحة في تلك الفترة تتوسع اذ لم يعد الشباب يكتفون بتكسير محلات التصوير والفيديو والافلام والسينما. وكان بعض ما قاموا به يمثل رداً على تصرفات الدولة التي قتلت أحد الشباب بعدما حاصرت مسجداً تابعاً للجمعية الشرعية في محافظة المنيا. ثم قتلت في القاهرة اخاً اسمه ماجد العطيفي, زوج ابنة خميس مسلم. كان خارجاً من عند المحامي محمود عبد الشافي. ثم بعد ذلك قتلوا الدكتور علاء محي الدين في منطقة الطالبية. وعلاء كان المتحدث الرسمي باسم الجماعة الاسلامية, وكان طبيباً ورجلاً حركياً وإعلامياً يحظى بالاحترام قُتل سنة 1990 في عز النهار. (...) وكانت الجماعة الإسلامية رتبت اوضاعها في تلك الفترة وكانت ترسل افرادها الى افغانستان وتنشط في الداخل والخارج. فقالوا لا بد من الثأر للدكتور محي الدين. اصروا على الانتقام. قالوا: سترون قريباً ان دمه لن يذهب هدراً, وان (وزير الداخلية) عبدالحليم موسى سيدفع الثمن. كانوا يخططون لقتله. وفعلاً كمنوا له. كانت معلوماتهم قوية جداً ويعرفون انه يمر من قصر النيل الى فندق سميراميس. وقفوا ينتظرون مرور موكبه. والذين خططوا للعملية كانوا ذهبوا وتدريبوا في افغانستان. تمت العملية بطريقة عادية ولم تستخدم فيها متفجرات. كل السلاح المستخدم كان بنادق آلية. هاجموا الموكب خلال مروره. لكن اتضح ان عبدالحليم موسى لم يمر يومها من هناك. كان يزوره وفد اجنبي فغيّر اتجاهه. لكن صدف قدراً ان مر محله موكب الدكتور رفعت المحجوب, رئيس مجلس الشعب. وهذا في نظر

كثيرين صيد ثمين بالنسبة الى الجماعات التي كانت تكرهه. لم يكن المنفذون يريدونه هو، بل اردوا رجل الأمن الاول ليكون عبرة. وفعلاً قُتل الدكتور المحجوب ومعه مجموعة من الضباط وكذلك عدد من العسكريين الذين كانوا في دورية شرطة حاولت ان تلاحق المهاجمين. وتم الهجوم قرب فندق سميراميس في تشرين الأول (اكتوبر) 1990. وكان ضربة قوية جداً للنظام.

بعد فترة اعتقلت الدولة المنفذين. كانت تظن انهم في البدء جماعة ارسلها العراق بسبب موقف مصر من اجتياح العراق الكويت. وإذا بالدولة تكتشف بعد فترة ان الجماعة الاسلامية هي التي قامت العملية وقبضت على المنفذين. وهنا اكتشفت الدولة، للمرة الاولى، نتيجة التحقيق، (الملف الافغاني). إذ اعترف المعتقلون بأنهم ذهبوا الى معسكرات وتكلموا عن التدريبات على المتفجرات والاسلحة المختلفة وذكروا اسماء المعسكرات وكيف تتم اللقاءات بينهم. وكان من نتيجة اغتيال المحجوب ان كشفت الدولة الدور الافغاني الذي كانت تقوم به الجماعة الاسلامية. وهو الذي نبّه الدولة الى قوتهم. وكشف الذين حُقق معهم ان مجموعة أخرى كانت في افغانستان وعادت، فتم القبض على أفرادها. وقدّم هؤلاء بدورهم معلومات عن المعسكرات واعضاء الجماعة واسمائهم الحركية أو الاسماء الحقيقية للذين كانوا في افغانستان. وكانت الدولة حتى ذلك الوقت لا تعرف ان الجماعة الاسلامية تملك اسلحة. كانت تعتقد ان عناصرها مسلحون بجنازير واسلحة بيضاء وقنابل يدوية الصنع. لذلك عندما اغتيل المحجوب لم تتوجه انظار الدولة الى الجماعة، فظنّت انها عمل دولة مثل العراق. لكن التحقيقات مع المعتقلين كشفت للدولة التدريبات التي تجرى في افغانستان.

وهنا أخذت لدولة تستشرس في ردها على الجماعة التي ردّت بدورها. فحصلت اغتيالات. بعد ذلك دخلت جماعة الجهاد على الخط في 1993 عندما قُبض على نحو الف من افرادها في ما يسمى تنظيم طلائح الفتح.

أدى ذلك الى مشكلة داخل جماعة الجهاد. فقال بعض الناس: كيف يُعقل اعتقال كل هؤلاء الناس من دون ان تُطلقوا رصاصة واحدة؟ انتو بتعملوا إيه؟ بتفرجوا؟ إيش فايده هذا التنظيم؟ إخواننا في الجماعة الاسلامية يقومون بالعمليات وانتم نائمون تقولون ان عندكم اموراً استراتيجية بعيدة المدى. هنا حصل انشقاق بدأ مع الاخ الصيدلاني احمد حسين (أحمد حسين عجيزة) الذي كان مشهوراً باسم (عبدالحميد), فعمل مع مجموعة وأثار مشاكل داخل الجماعة في تلك الفترة وأخذ معه بعض الناس الذين أخذوا على الجماعة (الجهاد) ان لا تقوم بعمليات في تلك الفترة. حصل انشقاق وخرج اناس بينهم عبدالحميد ومكاوي وغيرهما وتكتلوا جميعهم ضد الدكتور أيمن الظواهري. الدكتور سيد إمام كان أمير الجماعة في تلك الفترة, لكن هؤلاء (المنشقين) لم يكونوا يتعاملون معه. فالدكتور أيمن هو الذي في الواجهة. عبدالحميد ومن معه يعرفون ان الدكتور سيد إمام هو الأمير, لكن خلافهم كان أساساً مع الدكتور أيمن. وكان سيد إمام مهتماً بالعلوم الشرعية وبحثه وترك الأمور للدكتور أيمن. كان يقول: لخصوا لي ما يحصل, ثم يعطي رأيه في كيفية التعامل معه. كان يقرر, لكنه يحب ان لا يجتمع مباشرة مع الناس. كانت هذه طريقته في التعامل. ولكن الذي حصل في هذه المشكلة ان الدكتور سيد إمام كان في تلك الفترة في باكستان, والناس كلها تركت باكستان ونزلت الى السودان ومناطق أخرى في حين بقي هو هناك. قالوا له: تعال نحل المشكلة في السودان التي جاؤوا اليه من اليمن. فقد كانت الجماعة كلها في السودان وقتها. بدأت جذور الانشقاق في باكستان قبل نزولهم الى اليمن ثم السودان.

الملف الأفغاني و(طلّاع الفتح)

إذن كشف ملف افغانستان بدأ عن طريق قضية رفعت المحجوب الذي اغتيل في 1990. وعلى رغم اغتياله وانكشاف أمر التدريب في أفغانستان,

إلا ان الرحلات الى هناك ظلت مستمرة. بدأ الذهاب الى افغانستان في 1987, ثم أخذ يتصاعد في 1988 و 1989 و 1990 و 1991 الى غاية 1992. .

بعدها عرفت الدولة من خلال التحقيق مع المتهمين أن أعضاء الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد يسافرون للتدرب في افغانستان, شنت حملات اعتقال في صفوفهم. إذ كانت تطلب من المشايخ والعُمد وتسأل كل واحد منهم عن الأشخاص الذين غابوا من قريتهم او حيّهم لأكثر من ثلاثة شهور. طلبت منهم كتابة تقارير عن الغائبين والذين يعودون من السفر. وكان معظم الذين يسافرون إما من الطلبة أو أشخاصاً عاديين يسافرون بحجة العمرة او لزيارة دولة أجنبية. كانوا يتحججون بأي شيء للسفر. فصارت الدولة تنتظر العائدين وتراقبهم. وكان مفروضاً في هؤلاء ان يعودوا ومعهم على الأقل حقيبة ملابس جديدة أو هدايا لزوجاتهم واهلهم, في حال كانوا حقاً في سفر. لكن بعضهم عاد وليس معهم سوى تذكرة سفر إياباً. فشكك ذلك في امرهم, وُرُفعت تقارير أدت الى اعتقال كثيرين منهم. آخرون غادروا قراهم ملتحين ويلبسون القمصان البيض والجلابيات وعادوا حليقين يرتدون ملابس على الطراز الغربي.

وفي هذا الإطار, قبضت الدولة في تلك الفترة على جماعة كبيرة بينها مجموعة (طلّاع الفتح) التي حضرت التحقيقات فيها منذ بدايتها. حضرت التحقيق مع قرابة 300 من المعتقلين (من أصل أكثر من الف), وكان يستمر من الصباح وحتى قرابة الافطار في رمضان. كان معظم المعتقلين من وجه بحري, وبينهم سلفيون. اعتبرتهم الدولة جميعهم مرتبطين بجماعة الجهاد على رغم انهم كانوا عبارة عن العديد من المجموعات. كانوا مجموعات تقرأ كتباً معيّنة مثل (العمدة) (لجماعة الجهاد) وبعض النشرات وتقوم ببعض التدريبات البدنية مثل رياضة الجري التي لا تلفت الانتباه. عندما بدأت أحضر التحقيق مع الموقوفين ظننت ان عددهم قرابة مئة شخص. فقلت لوكيل النيابة: هذا هو العدد؟ فأجاب لا العدد كبير جداً, مضاعف مرات ومرات. فقلت له: كيف يمكن ان تجمع في قضية واحدة شخصاً من القليوبية مع

شخص من الاسكندرية مع شخص من محافظة البحيرة والفيوم وبنى
سويف والصعيد والقاهرة والجيزة؟ فقال وكيل النيابة ولن أذكر اسمه: يا
سيدي, هذه المجموعات كلها فعلاً تعرف بعضها, وانا تأكدت من ذلك.
لكنهم يؤدون جميعاً الى خيط واحد, وهذا هو السر في أننا وضعناهم جميعهم
في تنظيم واحد. كنا نسألهم عن مستقبلهم في أفغانستان, فيعطون دائماً
إسمين. نساء أحدهم: من الذين استقبلوك؟ فيرد: استقبلني واحد اسمه ابو
الفرج. ثم من استقبلك؟ فيرد: أوصلني لواحد اسمه عثمان, ثم بعد ذلك الى
الدكتور أيمن الذي هو (عبدالمعز). فيكتب المحقق في المحضر (عبدالمعز)
بين قوسين. إذن الحلقة كانت: أبو الفرج, عثمان, فعبدالمعز, الذي كان
المحققون يكتبون اسمه الحقيقي الى جانبه, فالشباب يعرفون انه الدكتور
أيمن الظواهري. هذا ما كان يحصل لأعضاء مجموعة من قرية صغيرة في
وجه بحري, ولكن الأمر نفسه كان يتكرر مع المعتقلين من مجموعة أخرى
من منطقة أخرى. وكانت كل الخيوط تقود الى الدكتور أيمن, إذن هم تنظيم
واحد على رغم انهم لا يعرفون بعضهم.

وابو الفرج هو أحمد سلامة (مبروك), أما عثمان فهو الاسم الحركي ل(...),
بحسب محاضر التحقيقات. وهم من كان يصفهم المحققون بأنهم من كان
يتلقى الافراد. يستقبلك الاول, ثم يعطيك للثاني الى ان تصل في النهاية الى
الدكتور. والاستقبال كان يتم في السعودية حيث كان في الغالب المُستقبل
هو أبو الفرج, ثم يُنقل الى باكستان حيث كان المُستقبل هو عثمان, بعد ذلك
يصل الدور الى الدكتور على أساس انه الأمير والمبايعه تتم عليه. والغريب
هنا انهم لم يكونوا يشيرون في التحقيق الى دور الدكتور الآخر (سيد إمام,
على رغم أنه أمير جماعة الجهاد), وربما لم يقابلوه أصلاً منهم من حضر له
دورة شرعية على أساس انه عالم فقط ولم يعرف انه الأمير.

وعلى هذا الأساس, جمع النظام المعتقلين كلهم في تنظيم واحد, على رغم
عدم وجود اسلحة معهم. وحكمت على بعضهم بالإعدام أمام محاكم
عسكرية. كانوا في البداية حوالي الف متهم, ثم صاروا تقريباً الى نحو 800
وأطلقت على قضيتهم اسم (طلّاع الفتح). الإخوة في الهرم والجيزة كانوا

عاملين مجلة اسمها (الفتح) أو (طلّاع الفتح). والاخوة في الاسكندرية كانوا بقيادة اخ سلفي اسمه احمد عشوش وكانوا يُطلقون على انفسهم (طلّاع السلفية). والدولة هي التي اطلقت عليهم اسم (طلّاع الفتح). وليس صحيحاً ان هناك تنظيمًا بهذا الإسم.